الحكامة المحلية؛ قراءة في المضامين النظرية للمفهوم

Local governance; reading on the theoretical content of the concept

يوسفي علاء الدين، طالب باحث في الدكتوراه،
كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق،
جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
د. ونوغي نبيل، أستاذ محاضر قسم (أ)،
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، الجزائر.

تاريخ الإيداع: 2017/10/15 – تاريخ المراجعة: 2017/11/17.

ملخص:

ضمن التغيرات والتطورات المتسارعة والظاهرة في البيئتين المحلية والدولية، برز في الآونة الأخيرة مفهوم " الحكامة المحلية" كحقل خصب للدراسة تتفاعل فيه الإرادات الإنسانية والمجتمعية لتقديم بدائل وخدمات نوعية ومقبولة في وقت أصبحت فيه الدولة ومؤسساتها بحاجة إلى فتح باب الشراكة أمام مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين لتعزز أداءها، هذه الفواعل (منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص) تزايد تداولها خلال العقود الأخيرة.

تهدف الدراسة إلى تحديد مفهوم الحكامة المحلية ونشأتها والمتغيرات التي فرضت تبنيها، وتحليل أهم مؤشراتها ومبادئها، مع توضيح أبرز الأطراف الفاعلة في تجسيدها وأهميتها في توفير الثقة بين المجتمع والإدارة المحلية، وكذا إلقاء الضوء على أسس وآليات الحكامة في بعدها المحلي.

الكلمات المفتاحية:

الحكامة، الحكامة المحلية.

Abstract:

Within the context of the rapid changes and developments in the local and international environment, the concept of "local governance" has recently emerged as a fertile ground for study, in which human and societal will interact to provide acceptable and acceptable alternatives and services at a time when the State and its institutions need to open the door to partnership between the various social and economic actors, These initiatives (civil society organizations, the private sector) have been increasing in recent decades.

The study aims at defining the concept of local governance, its origin and the variables that necessity at edits adoption, analyzing the most important indicators and principles, and clarifying the main actors in its embodiment and importance in providing trust between the community and the local administration, as well as highlighting the bases and mechanisms of governance in its local dimension.

Keywords:

Governance, Local Governance.

مقدمة:

شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا بموضوع الحكامة عموما والحكامة المحلية على وجه الخصوص، وقد جاء هذا الاهتمام في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكم Governance وتقليص أدوار الدولة ومنح القطاع الخاص ومكونات المجتمع المدني دورا أكبر في عملية التنمية بكل أبعادها. هنا نجد أن هذين الفاعلين أصبحا يمثلان إطارا مشاركا في تدبير الشأن المحلي مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية لاسيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية

الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، ولما كانت هذه الاحتياجات حق من حقوقهم وباتت تلبيتها ملحة وضرورية لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي.

وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة أحد الموضوعات الإدارية الحيوية التي أصبحت اليوم تشكل محور مناقشة في كل الأوساط ألا وهي الحكامة المحلية كمحاولة لزيادة وتقوية أواصر العلاقة بين المواطنين المحليين وقياداتهم، وللتخفيف عن كاهل الدولة ومؤسساتها. عموما تتعلق هذه الدراسة بإبراز أهمية " الحكامة المحلية " وتحليل مختلف العناصر المرتبطة بها. وبناءاً على ما سبق فإن معالجة هذا الموضوع تتم من خلال التطرق إلى النقاط التالية: – مفهوم الحكامة المحلية بين الرؤى النظرية والرؤى المؤسساتية،– مبررات التحول من الحكم المحلي إلى الحكامة المحلية، – التأصيل التاريخي لمفهوم الحكامة المحلية، معايير وآليات تجسيد الحكامة المحلية،– أسس الحكامة المحلية ومكوناتها.

1.مفهوم الحكامة المحلية بين الرؤى النظرية والرؤى المؤسساتية:

أظهرت العديد من الأدبيات وجود تباين كبير في وجهات النظر بين الباحثين والمهتمين اتجاه مفهوم الحكامة المحلية، حيث أن لكل كاتب اتجاهاته وزاويته التي ينظر من خلالها إلى تعريف المفهوم.

1.1.الإشكاليات الابستمولوجية لمفهوم الحكامة [1]:

قبل تحليل طبيعة مفهوم الحكامة، نشير إلى أن مفهوم الحكامة Governance قدأنتج لنا ثلاث إشكاليات معرفية ابستمولوجية، تصعب من حصر مفهومه وتحديد مدلولاته، منها ما يتعلق بالإشكاليات التي يطرحها على:

- **صعيد الترجمة** من اللغة الانجليزية إلى العربية، وتعدد المصطلحات الدالة عليه في اللغة العربية.

أي عدم وجود ترجمة حرفية بالغة العربية تعكس المعنى والدلالات باللغة الانجليزية والفرنسية، بحيث تمت ترجمته إلى العديد من الكلمات منها: إدارة الحكم، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الحوكمة، الحكمانية، الحاكمية، الحكم، كوفرننس.

والملاحظ أن هناك تجاذب في ترجمة المفهوم مثلا نجد:

ترجمة البعض هذا المصطلح على انه (الحوكمة) لكن الجميع رفض هذه الترجمة، لأنها ارتبطت بشدة بالهيئة الحاكمة.

بينما تبنت هيئة الأمم المتحدة مصطلح (الحاكمية) إلا أن هذا المصطلح له دلالاته في التراث الفكري الفقهي السياسي العربي الإسلامي من خلال مفهوم (الحاكمية لله) لسيد قطب.

ومن المفكرين العرب نجد **عابد الجابري** الذي يرى بان ترجمة " Gouvernance " إلى العربية،مع الأخذ بجميع جوانب المفهوم غير ممكن، وقد اقترح أن يتم نطق الكلمة كما هي في اللغات الأجنبية مع كتابتها بأحرف عربية (كوفرننس) على غرار الديمقراطية مثلا.

- **إشكالية التعريف** أي الجدل حول طبيعة المفهوم ومحتواه، فمن الصعب وضع تعريف بسيط، واضح شامل لجميع عناصر الظاهرة يمكن تعميمه على جميع المجتمعات، مما يؤدي إلى التضحية بوضوح المعنى في سبيل الشمولية.

كما قد يفرط الباحث في التبسيط مما يعيق الفهم الجيد للظاهرة أو أن يعكس التعريف خصوصيات مجتمع بعينه (تنتقي صفة العمومية والعالمية من التعريف).

- **إشكالية النموذج** تتمثل هذه الإشكالية في البحث عن إطار قيمي موحد يجمع بين مختلف المنظومات القارية والحضارية، ويسمح بتعميمها على مستوى كوني، إذ يرى البعض أنها تعكس منظومة من القيم تعكس تجربة تاريخية غربية.

[1] طيب بلوصيف،" الحكم الرشيد المفهوم والمكونات"، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزائر: جامعة سطيف (الجزائر)،08و09 أفريل 2007، ص 12-13.

وعليه من الصعب إيجاد نموذج عام للحكامة (المحلية) يصلح لكل مجتمع بخصائصه، لكن هدا لا يعتبر سببا في بقاء الدول المتخلفة على ما هي عليه، بل عليها الاجتهاد في إيجاد آليات الحكامة تتماشى مع أوضاعها وخصائصها [1].

2.1. التعريفات النظرية لمفهوم الحكامة المحلية:

تعتبر الحكامة المحلية أسلوب لتقريب الإدارة من المواطن وترقية العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية من جهة، وبين هذه الأخيرة والمجتمع المحلي من جهة أخرى، ولتوضيح مفهوم الحكامة المحلية ينبغي تناول مفهومي الحكم المحلي والحكامة.

– الحكم المحلي:

تعددت تعريفات الحكم المحلي، فعلى سبيل المثال لا الحصر عرفه قاموس وبستر للمصطلحات السياسية كالأتي: "الحكومة المحلية هي الحكومة المحددة لمنطقة محلية معينة، أو مؤلفة مقسمة كجزء من الوحدة السياسية الرئيسية كالأمة أو الدولة، وكذلك هي هيئة من الأشخاص منصبة أو مؤلفة دستوريا".أما هيئة الأمم المتحدة فقد عزت مصطلح الحكم المحلي إلى الوضع السياسي لإحدى الدول، فاعتبرت الحكومة المحلية بأنها(في حالة النظام الفدرالي): الولاية التي يتم إيجادها بموجب القوانين والمتمتعة بقدر كبير من السيطرة على الأمور المحلية، بما في ذلك سلطة فرض الضرائب واستخدام الأفراد لأغراض محددة ".[2]يهتم هذين التعريفين بالسكان والجغرافيا وهيئة الحكم وتحديد الشخصية القانونية المستقلة الملازمة للحكومة المحلية التي تقوم بتقديم خدمات نوعية وفي المقابل القيام بجباية إيرادات على شكل رسوم وضرائب لتمويل نشاطاتها.

في حين يرى عبد الرزاق الشيخلي أن الحكم المحلي هو:"المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية".[3] فقد اهتم وركز هذا الكاتب على مسألة انتخاب السكان المحليين للمجالس المحلية التي تخضع بدورها لرقابة ومساءلة المركز.

ويعرف الحكم المحلي بأنه وحدة الحكم الديمقراطي المحلي داخل النظام الديمقراطي الموحد للبلد، وهو تابع لأعضاء تابعين للحكومة ذات سلطة حكومية محددة ومصادر للدخل لتقديم خدمات محلية محددة وتطوير ومراقبة وتنظيم الشؤون الاجتماعية والبيئة والاقتصادية في المنطقة المحلية المحددة، والحكومة المحلية هي مستوى من مستويات الحكومة التي تم إنشاؤها عمدا لجعل الحكومة أقرب إلى السكان القاعديين، ويعطي هذه الهياكل الشعبية شعورا بالمشاركة في العمليات السياسية التي تتحكم في حياتهم اليومية.[4]

مرجع هذا التعدد في تعريف الحكم المحلي، تعدد الزوايا التي يتم تناوله منه في كل تعريف، حيث تتناوله بعض التعريفات من زاوية الوظيفة لنظام الحكم المحلي (توزيع وتقسيم الوظائف)، بينما تتناوله بعضها الآخر من زاوية التركيب أو الهيكل.

وانطلاقا من التعريفات السابقة يتبين أن الحكم المحلي (اللامركزية السياسية) هو الحكم الذي تتنازل فيه لحكومة المركزية عن صلاحيات واسعة واختصاصات كبيرة للمجالس المحلية التي تتمتع بقدر اكبر من الاستقلالية في ممارسة اختصاصها مقارنة بالإدارة المحلية (اللامركزية الإدارية) في ظل سيادة الدولة،وهذا ما يعني توزيع السلطات الثلاث من تشريعية وتنفيذية وقضائية بين الحكومتين المركزية والمحلية في الدولة الفيدرالية.

---

[1] وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، الجزائر)،2009- 2010، ص 23.

[2]صبري محمد خليل، "الحكم المحلي: فلسفته ومعوقات واليات تطويره"، مقال، صحيفة سودانايل الالكترونية، 23 أفريل 2013، متوفر على:http://www.sudaress.com/sudanile/52993

[3] عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية (دراسة مقارنة) ،الأردن:دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،2001، ص20.

[4] A. F. Chikerema,"Citizen Participation and Local Democracy in Zimbabwean Local Government System", Journal Of Humanities And Social Science, Vol 13, Jul - Aug 2013, p 87.

– **الحكامة:** إذا حاولنا تعريف أو تحديد المقصود بالحكامة نجد أنه من الصعب الاتفاق حول تعريف موحد ودقيق للحكامة نتيجة تعدد الآراء والأفكار حول هذا المصطلح سنحاول تناول بعض التعاريف من الناحية اللغوية والاصطلاحية للمفهوم وهي كما يلي:

أ– لغة: في قواميس اللغة العربية(كالمعجم الوسيط) الحكامة هي لفظ مشتق من الفعل حَكَمَ الذي يعني العلم والحكمة، والذي يشتق منه عدة ألفاظ كالحكومة، والحاكمية، والحكمانية، وأصل الحكومة رد الرجل عن الظلم، والحكم هو القضاء، وجاء في لسان العرب بأنه صفات من صفات الله الحكم، والحاكم أي القاضي يحكم الأشياء ويتقنها وقيل حكيم ذو حكمة أي معرفة أفضل الأشياء بأفضل معلوم، وحكمت بمعنى منعت، أما في قواميس اللغة الإنجليزية فتأخذ لفظ Good Gouvernance وتعني الحكم.[1]

وتعني الكلمة أيضا لغويا نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيما للشفافية والموضوعية والمسؤولية.[2]

ب– اصطلاحا: لقد اختلفت وتعددت التعاريف لهذا المفهوم ولذا سنشير إلى بعضها:

ينظر إلى الحكامة من طرف محمد سيد أحمد على أنها: "تعبير عن أشياء ما، يتقرر كنظام حكم دون تخطيط مسبق ودون رسم أو تحليل لنظام معين، فهو نظام ينبع من الضرورة وليس نظاما يتقرر وفق تصور سابق، وهو يستخدم تعبير الحكم العولمي تعبيرا عن نظام حكم في ظل نظام ليس هو نظام الدول القومية".[3]

أما المفكرين الأجانب الذين عرفوا المصطلح نجد فرانسوا ميريان .FrançoisMerrien.X فيرى أن" الحكامة تتعلق بشكل من التسيير الفعال، بحيث أن الأعوان على اختلاف طبيعتهم والمؤسسات العمومية، يتشاركون ويجعلون مواردهم بصفة مشتركة وكل خيراتهم وقدراتهم وكذلك مشاريعهم تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات".[4]يبرز هذا التعريف أهمية إشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في الدولة من هيئات عمومية وقطاع خاص ومجتمع مدني في رسم السياسات العمومية. ويمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل رقم (01) الأتي:

الشكل رقم (01):

فواعل الحكامة

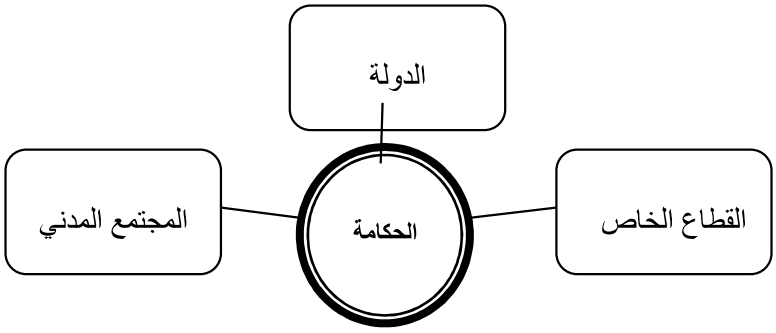

المصدر: من إعداد الباحث

[1] فافة رفافة، الفساد والحوكمة، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص67-68.

[2] ادم حديدي، هواري معراج،" نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية "، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، الجزائر: جامعة محمد خيضر (بسكرة)،06و07 مايو 2012، ص05.

[3] زهير عبد الكريم الكايد، قضايا وتطبيقات الحكمانية، القاهر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص9.

[4] بن عيسى ليلى،"الحكم الراشد احد مقومات التسيير العمومي الجديد"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،ديسمبر 2013، ص200.

عرّفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها: "حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها أيضا من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين، وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين" [1].

وفي تعريف للأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان الحكامة هي:" ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتجسيد الديمقراطية، ترقية الشفافية، ومن جهة أخرى يعتبر الحوكمة وسيلة ناجعة لتحقيق الشفافية في تسيير الشؤون العامة، وذلك سعيا لمحاربة الرشوة التي تعاني منها دول الجنوب على وجه الخصوص- زيادة القدرة والفاعلية في الإدارة العمومية " [2].

وبتعدد تعاريف الحكامة فإنها تتعدد معها خصائص الحكامة وفق ما جاء بها أو حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي موضحة في الشكل رقم (02) التالي:

الشكل رقم (02):

خصائص الحكامة

المصدر: يوسف أزروال، **مرجع سابق**، ص54.

هناك العديد من الاجتهادات في تحديد مفهوم عام للحكامة المحلية، وتتجلى أهم المفاهيم والتعاريف في الأتي: [3]

يعرف Robert Charlick الحكامة المحلية بأنها" الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة بغية دفع وتحسين القيم التي ينشدها الأفراد والمجموعات في المجتمع المحلي." ويعتقد محمد أنور شاه أن الحكامة المحلية لا تقتصر فقط على توفير الخدمات المحلية وإنما تستلزم أيضا الحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية للسكان المحليين عبر توفير البيئة المناسبة للمشاركة والحوار المدني الفعال، وتحقيق التنمية المحلية من اجل زيادة رفاهية السكان ".

بينما يرى زهير الكايدي بأن" من الصعوبة بمكان إدارك الحكامة الجيدة على المستوى المحلي، إذا لم يتم تحويل المسؤوليات والقدرات إلى الإدارة المحلية، من خلال اللامركزية وكذلك الأمر، فإن اللامركزية بحد ذاتها لن تكون فعالة إذا لم يتم دعم وتقوية الحكامة المحلية، ومع إدراكنا بأن الإداريين المحليين في هذه الأيام يلعبون دورا أساسيا، من خلال خلق النسيج الاجتماعي الذي يمكن أن يحقق التوازن بين خطورة المغالاة في المركزية الحكومية وانعزالية الأفراد التي يصعب مقاومتها، فالحكومات المحلية ذات القوة الحقيقية تستطيع طرح

[1] يوسف أزروال، الحكم الراشد في الجزائر، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص ص43-47.

[2] خالد بودهان وآخرون، "الحكم الراشد في الإدارة العمومية"، مقال، الإدارة العامة، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر،2005-2006، ص11، متوفر على :http://iefpedia.com/arab /الحكم-الراشد-في-الإدارة-العمومية-طلبة-28375

[3] بلال عروفي، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة)،2011- 2012، ص 48.

الاهتمامات المحلية بفعالية أكبر، مثلما تستطيع ممارسة الرقابة والتأكد من العمليات التي يتم تنفيذها من قبل السلطات العليا في المجتمع" [1].

أما لانديل ميلز " Landell Mills " فقد عرف الحكامة المحلية بأنها" استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية " [2].

وهناك من يرى أن " مفهوم الحكامة على المستويات المحلية يشير إلى جودة وفعالية وكفاءة الإدارة المحلية وتقديم الخدمات العامة، نوعية السياسة العامة المحلية وإجراءات اتخاذ القرارات وشموليتها وشفافيتها،والخضوع للمساءلة، والطريقة التي تمارس السلطة على الصعيد المحلي " [3].

كما تعني الحكامة المحلية بأن" عملية صنع القرار في ساحة الشؤون العامة المحلية هو بدرجات متفاوتة، تخضع للتدقيق والإشراف على المواطنين وهي مفتوحة وشفافة وقائمة على المشاركة."[4]

3.1.التعريفات المؤسساتية لمفهوم الحكامة المحلية:

تعتبر إسهامات المؤسسات الدولية كبيرة في مجال الحكامة المحلية، فيما يلي سنحاول عرض أهم التعريفات التي تقدمت بها:[5]

الحكامة المحلية حسب مؤسسة التمويل الدولية هي" النظام الذي يتم من خلاله إدارة المنضمات والتحكم في أعمالها." في حين يعرفها البنك الدولي على أنها" الطريقة التي تمارس بها السلطة لأجل إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، بغية التنمية ". أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " PNUD " يرى أن الحكامة المحلية هي"مجموعة من المؤسسات والآليات والعمليات التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم والتزاماتهم على المستوى المحلي، وتتطلب شراكة بين مختلف الفاعلين الرئيسيين (المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص) لتوفير المشاركة، مصادر متعددة للمعلومات، المحاسبة توجه بالأولوية لفائدة الفقراء" [6].

من خلال التعاريف السابقة، يتبين أن الحكامة المحلية هي عبارة عن : " مجموعة من العمليات والممارسات المتعلقة بتدبير الشؤون المحلية، والتي تندرج ضمن احترام القانون وتعزيز المساءلة والشفافية، وفي مصلحة عموم الناس في المجتمع، وهي تقتضي إقرار آليات تسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم، كما تأخذ بعين الاعتبار الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص "، فالملاحظ هو أن كل هذه التعاريف تركز على ثلاثة أبعاد للحكامة المحلية وهي: [7].

– البعد السياسي: يقوم على احترام حقوق الإنسان، الحريات المدنية والسياسية، تفعيل المشاركة، واحترام القانون.

– البعد التقني: أي الإدارة الفعالة والشافية للموارد المالية والبشرية للمجتمع المحلي، وتفعيل الديمقراطية المحلية اللامركزية.

– البعد الاقتصادي: فتح المجال أمام القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي دون تخصيص القطاع العمومي بامتيازات، أي تساويهما في حقوق والواجبات.

---

[1] زهير عبد الكريم الكايدي، مرجع سابق الذكر، ص128.

[2] بومدين طاشمة،"الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل، العدد 26، جامعة تلمسان،جوان 2010، ص 30.

[3] Joachim Nahem, A User's' Guide to Measuring Local Governance,UNDP : Oslo Governance Centre, 2008, P05, Available on the link: www.gaportal.org/sites/default/files/LG%20Guide.pdf.

[4] UNDP Report, Local Governance And Climate Change,A Discussion Note: December 2010, Cambodia, P07, Available on the link: https://www.unpei.org/sites/default/files/publications/LocalGovernanceAndClimateChangeDiscussionNote.pdf

[5] بلال عروفي، مرجع سابق الذكر، ص48.

[6] عبد الله حارسي، الإطار القانوني والتنظيمي للحكامة التشاركية المحلية، المملكة المغربية:الشبكة المغربية للحكامة التشاركية، 2015، ص09.

[7] محمد عصام أحمد، حسان ثابت جاسم، علاء احمد حسن، "جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحوكمة الإلكترونية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93،2012، ص 285.

2. مبررات التحول من الحكم المحلي إلى الحكامة المحلية:

هناك عدة أسباب أدت إلى بروز مفهوم الحكامة المحلية من الناحيتين النظرية والعملية، فهي تمثل انعكاسا للتطورات التي طرأت على طبيعة دور الحكامة من الجهة، كما أنها تأثرت بعدة تغيرات منهجية وأكاديمية من جهة أخرى، ويمكن إيجاز أهم الأسباب العملية في النقاط الأتي:

1.2. سياسيا: [1]

- العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات ترتبط ب:
- عولمة القيم الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان.
- اقتصاد السوق وتزايد دور القطاع الخاص.
- تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستويين الوطني والدولي.
- عجز الأجهزة الحكومية عن قيادة عملية التنمية، والتكيف مع المتطلبات المتزايدة للمجتمعات.
- تضخم الجهاز البيروقراطي وترهل الإدارة الحكومية لاعتمادها على وسائل وتقنيات قديمة.
- ضعف البنية المؤسساتية والإدارية وغياب المحاسبة والشفافية.
- تنامي قدرة مكونات المجتمع المدني على الضغط الجماعي إذ تحولت استراتيجيات عمل منظمات المجتمع المدني التي تعمل كمنظمات دفاعية تسعى للتأثير على السياسات ورقابتها، فإن قدرتها ومستوى تأثيرها لن يحدث قدرا كبيرا من النجاح إذا استمرت كل منظمة تعمل بمفردها [2].
- أهمية إشراف المواطنين في إدارة شؤونهم لا تقتضيه مبادئ الديمقراطية والحكامة المحلية فحسب، بل تتطلبه الإدارة الناجحة، ذلك انه من الأصول المقررة في علم الإدارة العامة أن أي مرفق تتولاه سلطة مركزية لا بد لنجاحه أن يلقى نوعا من التجاوب من طرف المواطن الذي يخدمه المرفق، وبالنتيجة لذلك كان لا بد من تضافر وتعاون الجهود الحكومية المركزية مع الجهود الشعبية لضمان تيسير أداء المرفق العام، بحيث أن إشراك أهل الوحدة المحلية في إدارة مثل هذا المرفق على المستوى المحلي هو تحقيق التعاون على الوجه الأكمل [3].

2.2. اقتصاديا: [4]

- الأزمات المالية التي أصبحت تمر بها الدول الوطنية من حين لأخر، وتعجز عن مواجهتها وهو ما فرض إشراك فواعل جديدة لمساعدتها في صنع وتنفيذ السياسات العامة والمحلية.
- الانتقال نحو نموذج اقتصاد السوق وتحول النظرة حول دور كل من الدولة والقطاع الخاص في تدبير الشأن العام والمحلي.
- محاولة إيجاد آلية فعالة لمواجهة ظاهرة الفساد بمختلف أشكاله وخصوصا على المستوى المحلي.

3.3.اجتماعيا: وتمثل أهم جانب أدى إلى ظهور الحكامة المحلية.

- استمرار التعامل بمنطق العلاقات الاجتماعية والقرابة في الاستفادة من الخدمات المقدمة من قبل الجماعات المحلية.
- انتشار البطالة ومالها من تداعيات.

---

[1] محمد عصام أحمد، حسان ثابت جاسم، علاء احمد حسن، مرجع سابق الذكر، ص 285.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، أسس ومجالات العلوم السياسية، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب،2012، ص 363-364.

[3] لزرق حبشي، ياسين بن الحاج جلول، " المشاركة الشعبية وأثرها على السياسات التنموية المحلية (قراء في قانون البلدية والولاية)"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 02، جامعة تيارت، الجزائر، أكتوبر 2015، ص113.

[4] محمد عصام أحمد، حسان ثابت جاسم، علاء احمد حسن، مرجع سابق الذكر، ص 285.

- استمرار تفشي ظاهرة الأمية.
- تراجع المستوى المعيشي للمواطنين في المجالات الصحية،التعليمية، المالية [1].

أما من الجانب المعرفي فإن التغيرات التالية كان لها دور فعال في تبلور مفهوم الحكامة المحلية[2]:

- ظهور مفاهيم للتنمية، متمثلة في التنمية السياسية والمحلية، التنمية الشاملة والتنمية المستدامة بأبعاد ومستويات جديدة.
- تأكيد عدة دراسات على أهمية إرساء قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية والمساءلة.
- تركيز تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي بدأ صدورها سنة 1990، على العنصر البشري في عملية التنمية المحلية.

ونتيجة لما سبق حدث الانتقال من النظام حكم المحلي تسيطر فيه المجالس المنتخبة إلى الحكامة المحلية القائمة على أساس الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

3. التأصيل التاريخي لمفهوم الحكامة المحلية [3]:

يعود لفظ الحكامة إلى كلمة إغريقية قديمة " Good Governer " تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب. وقد ظهر مفهوم الحوكمة في اللغة الفرنسية في القرن 13 كمرادف لمفهوم الحوكمة ثم كمفهوم قانوني عام 1978 ليستعمل في نطاق واسع معبر عن تكاليف التسيير(الأصل الفرنسي للكلمة)، كما أن كلمة الحاكمية أصلها انجليزي، فهو مفهوم قديم أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات، حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية وخاصة في معاجم تحاليل التنمية. والملاحظ أن هذا المفهوم قد تطور في التسعينيات والثمانينيات من نفس القرن، حتى أصبحت لا تكاد تخلو تقارير منظمات الأمم المتحدة من إشارة إلى هذا المفهوم.

ومع البداية التسعينيات برز المفهوم بشكل واسع من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية، خاصة في كتابات البنك الدولي في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة فقد استخدم هذا المصطلح عام 1989 في تقرير له حول أساليب الحكم والإدارة في إفريقيا والدول النامية [4]. هذا وتشهد الآونة الأخيرة ظهور توجهات عالمية تدعو إلى مشاركة أفراد المجتمع في القرارات التي تهمهم وتعمق أفكار الديمقراطية المحلية والتشاركية، حيث ظهرت رؤى جديدة تؤكد على أهمية إدارة السكان المحليين لشؤونهم المختلفة ومن خلال مجالس محلية منتخبة ومنظمات مجتمع مدني فعالة وقطاع الخاص تنافسي، خاصة مع كثرة متطلبات المواطنين على المستوى المحلي كما ونوعا والإلحاح في سرعة الاستجابة، حيث أصبحوا ينادون بتقديم خدمات تساوي حجم الضرائب التي يدفعونها. وقد أفرزت هذه التغيرات التي طرأت على الصعيد المحلي إلى بروز ظواهر جديدة ومفاهيم حديثة في المجالين المعرفي والعملي، ومن بين هذه المفاهيم؛ الحكامة المحلية.

4. معايير وآليات تجسيد الحكامة المحلية:

إن الحكامة في بعدها المحلي تنطلق من معايير ومؤشرات توضح معالمها وأفكارها، وآليات تبين كيفية إرسائه، وهو ما نبرزه فيما يلي:

1.4.معايير الحوكمة المحلية الفعالة:

[1] المرجع نفسه، ص 286.

[2] المرجع نفسه.

[3] جابر الدهيمي، بروس زين الدين،" دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري "، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، الجزائر: جامعة محمد خيضر (بسكرة)،06و07 مايو 2012، ص04.

[4] حمزة برابح، واقع واليات تطبيق الحوكمة المحلية في تسيير الجماعات المحلية بالجزائر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة)،2015- 2016، ص 21-23.

تعددت معايير الحكامة المحلية بتعدد الأطراف المساهمة في الموضوع، لذا وجب إلقاء الضوء على أهم تصنيفات معايير الحكامة المحلية من خلال الجدول رقم (01) الأتي:

الجدول رقم (01): تصنيفات معايير الحكامة المحلية وفق المؤسسات الدولية

1* حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	**2* حسب البنك الدولي**	**3* حسب تقرير التنمية البشرية العربية**	**4* منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E)**
– حكم القانون ودولة المؤسسات. – الشفافية. – الاستجابة. – بناء التوافق. – الفعالية والكفاءة. – المساواة. – المساءلة. – الرؤية الإستراتيجية.	– المشاركة. – الإدارة الشرعية والمقبولة من الأفراد. – الإدارة الشفافة. – تشجيع العدالة والمساواة. – القدرة على تطوير الموارد. – التطابق مع القانون. – التسامح وقبول الآراء المخالفة. – الاستعمال العقلاني والفعال للموارد. – خلق وتحفيز الاحترام والثقة المتبادلة، – روح المسؤولية والتّسهيل.	– ضمان الحريات الشخصية لتوسيع الخيارات. – تحقيق المشاركة الشعبية الفعالة. – مأسسة النشاطات السياسية. – سيادة حكم القانون والعمل على تطبيقه.	– الالتزام بالمسؤولية – الشفافية – الكفاءة والفعالية – الاستجابة – التوقع وحكم القانون

المصدر:

من إعداد الباحث بالاعتماد على: محمد عصام أحمد، حسان ثابت جاسم، علاء احمد حسن، مرجع سابق الذكر، ص 290.

مما سبق يستنتج أن أهم المعايير التي تتميز بها الحكامة المحلية والتي تتفق عليها معظم الكتابات:[1]

– **المشاركة** : "Participation " بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من اجل المساهمة في عمليات صنع القرارات إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة ومكونات المجتمع المدني تعبر عن مصالحهم.

– **الفعالية والكفاءة** " Effectiveness and Efficiency " ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

[1] بومدين طاشمة، مرجع سابق الذكر، ص 30-31.

– **الشفافية** :**Transparency**إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي، ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية.

– **حسن الاستجابة** : " Responsiveness " أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها خاصة الفقراء أو المهمشين.

– **حكم القانون** : " Rule of Law " الذي هو أسمى تعبير عن إرادة المواطنين، على الجميع الخضوع له دو استثناء لأنه المرجعية التي يحتكم إليها الجميع [1].

– **المساءلة** : " Accountability " وتعني خضوع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للمساءلة من طرف الجمهور والأطراف الأخرى ذات العلاقة،هذه المساءلة تختلف باختلاف المؤسسات وما إذا كان القرار داخليا أو خارجيا [2].

– **المساواة** : " Equality " جميع الرجال والنساء لديهم الحق في الحصول على فرص متساوية لتحسين أوضاعهم والحفاظ على رفاهيتهم [3].

– **الرؤية الإستراتيجية**: " Strategic Vision " وهي الرؤية المبنية على معلومات ومعطيات سوسيو اقتصادية واجتماعية وثقافية مستنبطة من الواقع، تهدف إلى تحسين أوضاع السكان وتوعية المجتمع ككل [4].

الملاحظ على هذه المعايير والمؤشرات أنها مترابطة مع بعضها البعض ومنسجمة بطريقة أو بأخرى مع القيم المعيارية للثقافة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، حيث تهدف في الوقت ذاته إلى تحقيق وإدامة حالة من الشرعية والإجماع في المجتمع من خلال إقرار كل من الشفافية والمساءلة وحكم القانون، مع تعزيز المشاركة والتشاركية وحقوق الإنسان؛ وذلك من أجل بلوغ مستوى معيشي أفضل لكافة أفراد المجتمع على تنوع فئاتهم وثقافاتهم، وعليه فإن الجهد العلمي الجاد يجب أن ينص على محاولات الإحاطة بمفهوم الحكامة المحلية ومعاييرها المختلفة وكيفية تناسب مع الواقع الذي نسعى لتطبيقه فيه أي الاستفادة منه وفق حالة الدولة وتبعا لظروفها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ ونظامها البيئي المحلي.

2.4. آليات تجسيد الحكامة المحلية:

إن بلوغ مستوى الحكم المحلي الرشيد رهين بتوفر مجموعة من الشروط والآليات التي تمنح الفاعل والمواطن الكفاءات الضرورية لتسهيل عملية مشاركتة والتعبير عن أرائه، وعليه، فإن الحكامة المحلية تقوم على [5]:

- (**تقوية وتوسيع اللامركزية**): تعتبر هذه الأخيرة الوسيلة المثلى لتفعيل قنوات الاتصال بين المواطن ومراكز صنع وتنفيذ القرار، أي تمتع الجماعات المحلية بالاستقلالية في عملها وسيرها من خلال منح بعض الصلاحيات.

---

[1] سميرة جيادي،"الحكامة الجيدة والتنمية المحلية"، مداخلة مقدمة خلال فعاليات اليوم الدراسي حول رهانات التنمية المحلية في أفق الجهوية الموسعة، جامعة مولاي إسماعيل بمكناس، المملكة المغربية، 08 مايو 2010، ص05.

[2] GianlucaMisuraca, E-Governance in Africa From Theory to Action (A Handbook on ICTs for Local Governance), New Jersey: Africa World Press, 2007, P15.

[3] John Graham, Bruce Amos, Tim Plumptre, "Principles For Good Governance in the 21 st Century", policy brief, No 15, Institute On Governance, Canada, August 2003, P03.

[4] سميرة جيادي، مرجع سابق الذكر، ص 05.

[5] نضيرة دوبابي، الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان)،2009– 2010، ص 147–155.

- (**مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية**): شرط أساسي لدفع عجلة التنمية المحلية من خلال توفير قنوات الاتصال مع المواطن سواء عبر المجتمع السياسي، اختيار المواطن لممثليه عن طريق الانتخاب، أو عبر المجتمع المدني لإبلاغ مطالبهم المتجددة إلى الحكومة.
- (**اعتماد التسويق المحلي**): أي مختلف المجهودات المبذولة من طرف الجماعات المحلية من اجل خلق الثروة، وهو ما يجعلها تتخطى مشكلة العجز في ميزانيتيها، وهذا عن طريق ترشيد النفقات مثلا من خلال قدرة البلديات على إمضاء عقود امتياز مع المؤسسات المختصة بتسيير المياه الصالة للشرب، تسيير الأسواق، حظائر توقف السيارات وغيرها من المداخيل.
- (**اعتماد التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال**): وهذا عبر اعتماد السلطات المركزية والجماعات المحلية على التقنيات الحديثة من خلال:

– الاهتمام بمحور التكوين في مجال استعمال الإعلام الآلي.

– نشر ثقافة الاعتماد على التقنيات الحديثة ومحاولة إدماجها تدريجيا في مختلف الأجهزة الإدارية عن طريق فرض تربصات تدريبية مثل برامج التدريب الالكتروني.

– وضع شبكات اتصال محلية تسمح بالربط بين البلديات، الولايات والوزارة الوصية.

– وضع مواقع الكترونية خاصة بالأجهزة المحلية.

وفي هذا الصياغ ينبغي أن نشير إلى أن آليات إرساء الحكامة على المستوى المحلي تختلف باختلاف أهداف وعقائد وقيم المجتمعات والقواعد التي يقبلها الأفراد ونمط القيادة وما مدى تأثيرها في سلوك الأفراد والجماعات، وذلك من أجل دفعهم للعمل برغبة واضحة لتحقيق أهداف محددة، ففي بعض المجتمعات يتم التركيز على الكفاءة وفي أخرى على الانسجام بين المواطنومراكز صنع القرار وفي ثقافات أخرى على الأولوية للحقوق الفرديةوالمشاركة.

5– أسس الحكامة المحلية ومكوناتها:

1.5. أسس الحكامة المحلية:

يمكن تصنيف الحكامة المحلية على أربع أسس، وهي [1]:

أ– **الحكامة السياسية**: أي الحكامة المحلية السياسية والتي تتمثل في الإجراءات المتعلقة باتخاذ القرار من اجل تطبيق إدارة ديمقراطية محلية.

ب– الحكامة الإدارية: وهي تتمثل في الاتصالات المحلية، إدارة المصالح العمومية المحلية، إدارة المجتمع المدني، إدارة الموارد البشرية والوصاية الإدارية.

ج– الحكامة الاقتصادية والمحلية: والتي من خلالها يمكن إلقاء الضوء على بعض الأساليب لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية على المستوى المحلي، في إطار إدارة واستغلال الأصول التابعة للبلدية.

د– الحكامة الموازية والمالية: وهي تتمثل في الإجراءات بإعداد الموازنة الخاصة بالبلدية من خلال التنفيذ والرقابة والمتابعة والسيطرة على الموازنة البلدية.

2.5. (الفواعل) المكونات الأساسية للحكامة المحلية:

على غرار الحكامة في بعدها الوطني، تقتضي الحكامة المحلية وجود فواعل رسمية وغير رسمية هي [2]:

[1] حمزة برابح، مرجع سابق الذكر، ص 40.

[2] بلال عروفي، مرجع سابق الذكر، ص 49.

- **دولة فاعلة:** فلكي تتمكن الحكومة المركزية من نقل بعض اختصاصاتها للسلطات اللامركزية بما يحقق الفعالية عليها أن توفر الآليات التالية:

– تغطية الحاجيات المادية بما يكفل تلبية الاحتياجات الشعبية.

– وضع نظام (قانوني) رقابي فعال يسمح بمراقبة السلطات المحلية وتنظيمها.

– ضرورة التنسيق بين المستويات المختلفة لتوفير القدر الكافي من الشفافية والمساءلة والتمثيل.

- **مجتمع مدني مشارك:** باعتباره من أهم قنوات الاتصال الفعالة التي تربط بين السلطات المحلية والمواطنين المحليين لإيصال مختلف احتياجاتهم ومطالبهم.

إن التعريف الأهم للمجتمع المدني من حيث الذيوع والانتشار ومن حيث تضمنه سمات هذه المنظمات بدقة هو ذلك الذي قدمه **محمد قنديل** المجتمع المدني هو" مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا التي تملا المجال العام بين الأسرة والدولة هي غير ربحية تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمشة أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السامية للاختلافات والتسامح وقبول الأخر " [1]. فالملاحظ على هذا التعريف انه يلخص لنا مختلف الأفكار والمفاهيم التي تضمنها مفهوم المجتمع المدني منذ بذوره الأولى في الفكر السياسي وحتى الألفية الثالثة.

- **المواطن** "The Citizen ": هو فاعل أساسي تقوم عليه السياسة العامة المحلية، فالمواطن مستهلك، وهو نواة الجمعية وهيئات المجتمع المدني، ونواة لقطاع الخاص، به وله تقوم السياسة العامة المركزية ثم المحلية، وإشراكه في عملية صياغة السياسة العامة المحلية ليس تجاوزا للخيارات التمثيلية، بل إتاحة فرصة لمشاورة الطرف المتلقي للسياسة العامة، الذي يسمح التشاور معه ومحاورته بتفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية على الساكنة، فالمواطن حسب الجيل الثالث من المناظير الحقوقية بحاجة إلى كافة الحقوق الحياتية المادية منها والمعنوية حتى يكتمل شعوره بالحرية، وهي حقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة، عندما يحصل عليها المواطن، يكون قادرا على تأدية واجباته من الخدمة العمومية [2].

- **قطاع خاص تنافسي:**

"ما يصلح لجنرال موتورز " General Motors " يصلح للبلاد" كما يقول: "صاموئيل هنتنغتون"، فالقطاع الخاص هو فاعل أصبح إدماجه أكثر من ضرورة بعد فشل المؤسسات العمومية في تدبير المرافق العمومية عن طريق أنماط وتوجهات تسيير غير صائبة، فمنحت هذه الآلية للشراكة مع القطاع الخاص فرصا حقيقية لتدبير المرافق المحلية عن طريق عقد الاتفاقيات التي تسهّل الشراكة والتعاون الشرعي وخلق أنماط من (الاقتصاد المختلط، التدبير المفوض، عقود الامتياز)، حتى يعود تنفيذ السياسات التنموية المحلية من طرف القطاع الخاص، أكثر فعالية من الناحية التنموية، وبعيدا عن المزيد من الصراع المجتمعي وتضارب المصالح "Conflict of Interests "، أو سيطرة جماعات المصالح " Stakeholder "، والجماعات الضاغطة " Establishment Elits and Lobby " والنفوذ " Leverage ".[3]

---

[1] أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2008، ص 64.

[2] قوي بوحنية، مرجع سابق الذكر، ص 70-71.

[3] عصام بن شيخ،الأمين سويقات، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب – (دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي)، قسم العلوم السياسية،جامعة ورقلة، متوفر على:
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/11164/1/aissam%20benchikh.pdf, consulté le 10/04/2017 heure 18:00.

من خلال ما سبق ذكره يمكن اعتبار أنهذه الفواعل والقطاعات(الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص، المواطنين) تمثل عقدا جديدا للحكامة المحلية الجيدة، وتلتقي ادوار هذه الفواعل فيما بينها من اجل الوصول إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي الأساسي ألا وهو إرساء الحكامة في بعدها الوطني والمحلي وتحقيق التنمية ولكل مكون من هذه المكونات له مجاله الذي يعمل فيه وفق هذا الهدف.

خاتمة:

إنه ليس هناك مفهوم محدد للحكامة المحلية، فهي تتفاوت بتفاوت وتعدد الجهات التي تناولتها بالتحليل، وقد ساهمت في بلورة هذا المفهوم المنظمات الدولية التي تدعم سياسات التنمية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، وكذا العديد من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، فضلا عن التراكم العلمي الأكاديمي في هذا المجال.

ومن المهم جدا عدم إهمال دور الخصوصية السياقية لظهور مفهوم الحكامة المحلية في تحديد هذا المفهوم بدقة، لكن المتفق بشأنه هو أن الحكامة المحلية تستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع، نظرا لكونها نسقا من المؤسسات المجتمعية الممثلة لجميع الأطراف والفئات.

وتقوم الحكامة المحلية على المساءلة والشفافية والمشاركة وحسن الاستجابة والمساواة، وترتكز على جملة من آليات أهمها تقوية وتوسيع اللامركزية، اعتماد التسويق المحلي، إدماج التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في الأجهزة الإدارية، وتقتضي أيضا وجود فواعل رئيسية (الدولة، المواطنين، مكونات المجتمع المدني، القطاع الخاص).

هذه الأخيرة أصبحت تؤدي دور الحسم في الكثير من القضايا المحورية في المجتمع الذي تعيش فيه، بغية الوصول إلى هدف أسمى هو القضاء على الفقر والحرمان بمختلف مستوياته وأنواعه، وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.